الأمن الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل تواجد العمالة الاجنبية 1990-2004

جامعة الحمدانية

كلية التربية قسم التاريخ

National Security in the United Arab Emirates With the Presnce of Foreign Labour 1990-2004

المدرس الدكتور

ازدهار مؤيد مال الله

Teacher Dr.
Izdihar Muyad Mallah

الملخص

خلال عقد التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين شهدت دولة الإمارات العربية تغييرات في مستوى العمالة الأجنبية وأدى ذلك إلى إنعكاسات سلبية على المجتمع، وزعت مادة الدراسة في عدة محاور الاول بين انعكاسات العمالة الأجنبية على الأمن الوطني، أما الثاني أوضح المخاطر الأجنبية للعمالة على الهوية والحضارية العربية والإسلامية، والمحور الثالث مخاطر وآثار ظاهرة المخدرات وجرائم القتل والسرقة والفساد على مجتمع الدولة، وخرجت الدراسة بتوجيهات منها ضرورة العمل على تبني سياسة التخطيط الإنمائي للموارد البشرية وبما يحقق مشاركة المجتمع من خلال التنسيق بين مؤسسات الدولة وبما يتلأم وحاجة المجتمع.

Abstract

The United Arabic Emirate During 1990's and the beginning of twenty century witted many progressive changes in the level of foreign worker which led to negative consequences on community, the study subject contributed on many aspects, the first aspect reveals the impact of foreign labour on national security, while the second one shows the foreign risks of workers on the identity of Arabic and Islamic culture, the third is the risk of drug problem and murder crimes, robbery and corruption of country society, the study concludes some instructions which are the need to adopt the policy of development planning of human sources in order to achieve contribution of society through coordination among the government institutions for what match with society need.

المقدمة

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين تغييرات اجتماعية واضحة للعيان على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وذلك لما تبنته من برامج التحديث فتميزت عن باقي دول الخليج العربي والمنطقة عامة من حيث النهوض بالبنى التحتية للبلاد لذلك ظهرت الحاجة الى الأيدي العاملة لتتواكب مع عملية النمو الاقتصادي السريع في جميع المجلات الإدارية والفنية والاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية.

قدمت هذه العمالة خدمات مختلفة في جميع مؤسسات الدولة لكن الدولة بدأت تشعر بانعكاسات هذه العمالة سلبياً على الدولة ولاسيما المجتمع لذا تأثرت الدولة مثل بقية دول الخليج بتداعيات حرب الخليج الثانية وانعكاساتها، عل وضع الخطط الستراتيجية لإدارة الدولة ولا سيما موضوع العمالة الأجنبية التي اثرت على المجتمع من حيث العادات والتقاليد ولا سيما على الأمن الوطني في خطيين الأول على الهوية الحضارية العربية والإسلامية ، وهو الغير منظور تبعات مخاطرها قد تزداد في المستقبل اما الثاني شيوع ظاهرة المخدرات وجرائم القتل والسرقة والتي اصبحت اليوم ظاهرة خطيرة وتحديات تواجه المجتمع بعد ان اصبحت ظاهرة الادمان وما يرتبط بها من مشكلات امنية وصحية على الفرد والمجتمع وتمثل ظاهرة وبائية تجتاح معظم دول العالم اليوم وهذا ما يثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الهجرة والجريمة بسبب اختلاف الخصائص الاجتماعية والثقافية والنفسية.

وزعت مادة الدراسة على ثلاث محاور الاول يبين انعكاسات العمالة الأجنبية على الأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة ، اما الثاني فقد بين المخاطر الأمنية للعمالة الأجنبية على الهوية الحضارية العربية والإسلامية للدولة . والمحور الثالث والأخير فقد بين مخاطر ظاهرة المخدرات وجرائم القتل والسرقة بدولة الإمارات العربية المتحدة في ظل ضغوطات العمالة الأجنبية وتأثيراها وهكذا سجلت الدراسة المستوى التصاعدي لحجم العمالة وتحديد مواطن الخلل في الجانب الأمني على المجتمع الإماراتي.

وضعت الباحثة فرضية البحث من خلال الاسئلة منها ماهية الانعكاسات السلبية لظاهرة العمالة الأجنبية ومخاطرها الاجتماعية ولا سيما الأمنية وموقف الدولة من ظاهرة زيادة العمالة الأجنبية عن الدولة وكيفية الحد من اثارها المستقبلية على الهوية وأمن المجتمع الإماراتي في المستقبل وباستخدام المنهج القائم على عرض الأحداث والوقائع ومن ثم تحليلها وتوظيفها بما يتفق مع طبيعة الدراسة واعتمدت الباحثة على مصادر ومراجع عديدة ذات صلة بموضوع الدراسة.

أولاً : العمالة الأجنبية والمجتمع الإماراتي:

أثرت العمالة وبشكل سلبي ومن خلال الخلل في التركيبة السكانية على الواقع الأمني في الدولة داخليا وخارجيا في ظل العمالة والتحديث والعولمة ووسائل الاتصال الجديدة فقد برزت معالمها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ولاسيما بعد وبعد التزايد الكثيف في عدد السكان وتنوع الجنسيات وتبني الدولة سياسة) الباب المفتوح.[1]

وللأثار الأمنية: على دولة الامارات العربية، تستدعي الحفاظ على نسبة معقولة من الوافدين فعدد الجنسيات والعادات والتقاليد وغلبة العزاب في المجتمع تحمل في طياتها مخاطر عدة من جهة، فضلا عن ارتفاع الانفاق على الخدمات الأمنية والدفاع ويتناسب هذا الارتفاع طرديا مع تزايد نسبة العمالة من جهة أخرى[2]

إن إشكاليات العمالة ليست في القادمين للعمل في المشاريع الانشائية أو لمدة محدودة، ولكن في العمالة التي تملأ المحال والشركات الخاصة وممن يعملون في مهن بسيطة ولاسيما ان دول الخليج عامة والامارات لا تملك استراتيجية ملموسة لمواجهة هذا التزايد في اعداد العمالة في ظل التوسع الانشائي والعمراني لتلك الدول، وهناك محاذير من اليوم الذي قد تأتي فيه العمالة وتطرح ثقلها على المجتمع وعلى الهوية الوطنية ، بحيث يشعر المواطن بالغربة في وطنه وذلك للنسبة العالية من العمالة الوافدة التي قدرت 90% في العديد من الدراسات[3].

---

[1]- عائشة المحياس، الامن الداخلي لدولة الامارات، مؤسسة محمد بن راشد، مطبعة الطباعة للجميع، ط(1) (بيروت، 2009)، ص3.

[2]- علي أحمد الحداد، العمالة الوافدة وآثارها على مجتمع الإمارات ؛ دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وحدة الدراسات والبحوث والإحصاء، شعبة التوثيق والنشر، سلسلة الجامع (23)، (أبو ظبي)، ص19 .

[3]- ضاحي خلفان، (العمالة الوافدة خطر كبير وليس عاديا)، لقاء في برنامج لك القرار، على التلفزيون القطري متاح على الرابط الآتي.Forum. uae women.net/show Thread.php :

فالعمالة الأجنبية تشكل خطرا قوميا ، وما يترتب عليه من التلون السكاني الذي قد يؤدي الى الغاء الهوية القومية عندما يتحولوا الى اقلية في ظل اغلبية ساحقة فيها ، وهذا يؤدي بدوره الى اضعاف الروابط الوطنية والقومية في ظل الجاليات الأجنبية ولاسيما الاسيوية، لان هذه الجاليات تعد القومية العربية تهديدا لمصالحها وتحديا لوجودها[1]، ومما يؤكد ذلك تكتلات افراد العمالة مع بعضهم في الداخل، واغلبهم يدين لبلده الأصلي ونظامه السياسي مما قد يدفع بدولهم استخدامهم كـــ طابور خامس لأغراض الدعاية لبلدهم او لأغراض التخريب والتجسس لقوى خارجية يمكنها التدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف بحجة حماية مصالح هؤلاء العمال، ولاسيما الايرانيون بدفع من بريطانيا سابقا والى يومنا هذا، كما مارست الهجرة تأثيرها على العمل العربي المشترك في جميع المجالات فقد وجدت دولة الامارات في البديل لأي عمل عربي مشترك في هذا المجال.[2]

إذن أصبحت العمالة خطرا امنيا، من خلال جعلها أداة للدعاية والتخريب العسكري ضد الدولة المستقبلية بهدف تأمين السيطرة على منابع النفط ، ويزداد الخطر عسكريا في حالة الانتماء للقوات المسلحة وتدريبهم على السلاح عن المناطق السكنية، وخاصة بعد زوال مفهوم الوجود المؤقت لهم ، لتصبح قوة عاملة دائمة في المنطقة[3].

وهذا ما قد تواجهه دولة الامارات حيث ستجد المؤسسات الدولية حينها مبررا للتدخل في دون الدولة لحماية العمالة ذات الدخول المنخفضة، كما ان استقرار ذوي الاستثمارات والقوى الاقتصادية سوف يدفعهم للمطالبة بحقوق المواطنة كما انها ستتحول دون إمكانية استبدالهم بعناصر بشرية أكثر كفاءة في المستقبل.[4]

1- علي أحمد الدليمي، الابعاد الاقتصادية للهجرة الجنبية الى منطقة الخليج العربي،(رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1983)، ص ص 153 . 154.

2- منى عبد الله فتحي جرجيس الحيالي، سياسة بريطانيا تجاه دولة الامارات العربية المتحدة (1971-1991)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، 2011، ص87 ؛ الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، ص ص 67 . 68.

3- أنور قصيرة، وحنا حبش، دراسة تحليلية للقوى العاملة في الخليج العربي، مجلة الأمن القومي، السنة (19)، العدد (4)، بغداد، 1987، ص ص117، 118.

4- ميثاء الشامسي، سياسات واليات مواجهة الخلل السكاني بدولة الامارات العربية المتحدة، منتدى التنمية، اللقاء السنة (34)، الكويت، ص10.

وباتت مخاطر العمالة تطل برأسها مؤخرا، ولاسيما في اعقاب الجرائم والحوادث المروعة التي ارتكبتها العمالة، كقيام على سبيل المثال عامل بنغالي الجنسية بقطع رأس بحريني بمنشار كهربائي بسبب خلاف بينهما على اجرة تصليح السيارة ، وحوادث الشغب التي قام بها العمال الأجانب في كل من الشارقة ودبي في الامارات العربية المتحدة بدأ من الاضراب عن العمل الى الاحتجاجات العنيفة التي استمرت بالتخريب للممتلكات.[1]

فمن المشكلات التي واجهتها دول الخليج من الناحية الأمنية وبسبب العمالة الأجنبية هي مشاكل (النيكسولايت) (وهي جماعة وافدة من الهند تؤمن بالعنف الثوري وتعمل في الوسط العمالي وتقوم بتنظيم وتحريض وتأجيج العمال والفقراء والعاطلين عن العمل وتدفع بهم نحو المواجهة العنيفة والمسلحة مع مؤسسات الدولة وأجهزة الأمن ، وقد اعتبرت الحكومة الهندية النيكسولايت اكثر خطورة من الإرهاب فعلى حد قول الحكومة الهندية[2]، ان هذه الجماعة هي الخطر الأول الذي يوجه الحكومة الهندية حاليا حيث انها قتلت مئات الأشخاص وهي جماعة تعمل وسط المزارعين والعمال والطوائف الفقيرة وتمدهم بالأسلحة لتفكيك الدولة الهندية التي فقدت السيطرة عليهم في (15) ولاية و(160 (قرية (مقاطعة) هندية أصبحت تحد سيطرتهم هذه الجماعة قررت الرحيل مؤخرا نحو دول الخليج العربي والتي تعتبرها العدو الثاني لها بعد الدولة الهندية ومن منطلق كونها دولة رأسمالية تنمو وتزدهر من خلال استغلال الايدي العاملة الهندية الرخيصة التي تعاملها معاملة لا إنسانية على حد زعمهم – وهناك بالفعل بعض المؤشرات التي تؤكد اختراق هذه الجماعة لتجمعات العمالة الاسيوية ولعل هذه المؤشرات هو الاضراب العمالية الأخيرة التي كانت اكثر تنظيما وعنفا، حيث شارك في الاضراب حوالي (8000 (عامل وشمل (17) موقع عمل لشركة مقاولات واحدة على امتداد دولة الامارات العربية المتحدة استمرت لمدة خمسة أيام نهاية عام 2004، تسببت في خسارة قدرها (15) مليون درهم، هذه الإضرابات التي تسببت في مواجهة عمالية دامية تطلبت تدخل رجال

[1]– صحيفة الرياض، النسخة الالكترونية اليومية الصادرة عن مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد (14627)، 2008، ص ص 1 ، 5. موقع صحيفة الرياض اليومية www. Alriadh. com

[2]– المصدر نفسه .

الامن بشكل حاسم لوقف اعمال الشغب والمواجهات وتم القبض على (78) من قيادة هذه الحركة العمالية والذين طردوا من الدولة فيما بعد[1].

وحسب تقرير لوكالة فرانس برس، وكالة الصحافة الفرنسية، ان المسؤول الأمني في الامارات الفريق خلفان الضاحي، عرض على الحاضرين مقاطع تسجيلية لأعمال الشغب التي يقوم بها أجانب، فضلاً عن السيارات المحترقة والمحلات المهشمة بفعل تحركات احتجاجية للعمال الوافدين.[2] هذه الاعمال دفعت أجهزة الشرطة للمرة الأولى في دولة الامارات العربية الى استخدام القوة لفض هذه المظاهرة، التي قد تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار الداخلي.[3]

لذلك يجب على وسائل الاعلام المتنوعة ان تنقل وتنشر الحقائق المختلفة عن العمالة الأجنبية وسلبياتها ومخاطرها على المجتمع الاماراتي والخليجي بشكل عام[4]. وذلك لصعوبة السيطرة على الوافدين وملاحقتهم مما أدى الى ارتفاع تكلفة حفظ الامن ، لذى لابد من تقديم الدعم الحكومي للأجهزة الأمنية ، وذلك لارتفاع معدلات الجريمة وظهور أنواع من الجرائم التي لم يألفها مجتمع دولة الامارات[5].

ثانياً: المخاطر الأمنية للعمالة الأجنبية على الهوية الحضارية العربية الإسلامية لدولة الامارات العربية المتحدة

تواجه دولة الامارات العربية تحديا كبيرا من بين التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي برزت من اثر الخلل في التركيبة السكانية لوجود العمالة الأجنبية الوافدة، وما يدور في أروقة الأمم المتحدة حول توطين العمالة الأجنبية المهاجرة الى الخليج ولاسيما دولة الامارات العربية المتحدة، برزت هذه المطالب في الكثير من المؤسسات

1- رشا عاصم عبد الحق، العمالة الأجنبية في دول الخليج الواقع والمأمول، رئيس وحدة شؤون عمل المرأة، منظمة العمل العربية، منتديات القانون الليبي متاح على الرابط الآتي :
WWW.Lawofliba.com /forum/show thread.php.

2- محمد فاضل،(هواجس الهوية تخيم على دول الخليج) العالم العربي، أيلول، سبتمبر2008م خاص بالنشرة العربية،ص2.متاح على الرابط الآتي.WWW.mondiploar.com

3- اشرف سعد العسوي، العمالة الوافدة في دول الخليج، أداة للتنمية ام تهديد للامن، مجلة السياسة الدولية بتاريخ 2013/6/25 جميع الحقوق محفوظة في مؤسسة الاهرام – مصر.

4- عبد الرحمن الشبلي، كيف يؤدي الاعلام العربي دوره في دعم الامن الفكري، حوار منشور في مجلة الامن والحياة، العدد (9)، 1983، ص200.

5- المصدر نفسه، ص201 .

والجمعيات والمنظمات العالمية المطالبة بحقوق العمالة الوافدة، وتطالب لها بامتيازات لا تقل عن الحقوق المدنية للسكان الأصليين سواء على المدى القصير أو المدى البعيد وخشية من مطالبة هذه العمالة بأهداف سياسية فقد تشكل خطر على هوية الدولة العربية والإسلامية، ولاسيما مع تزايد ضغط المنظمات العالمية، مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية.[1]

منذ ثمانينات القرن العشرين بدأ هاجس الهوية يشغل الكثير من المواطنين العرب المحليون[2] بشكل رسمي وغير رسمي ، والبحث عن سبل معالجتها، خشيتة من ان يعمل التدفق السريع للأجانب والتكنلوجيا الحديثة من تغير هوية مجتمعهم القبلي جذريا، ولاسيما بعد ان نمى قطاع البناء والتطور الاقتصادي ، وتعدد الجنسيات الوافدة وبأعداد كبيرة من العمال الأجانب.[3]

خلقت العمالة الوافدة في هذه المدة مشكلة الهوية في المجتمع الخليجي عامة اطلقت على نفسها (البدون) أي دون جنسية، والحقيقة هذه جاءت نتيجة التوافد غير الشرعي للعمالة (التسلل)، او البقاء في البلدان الخليجية بصورة غير مشروعة والتخلف عن المغادرة في الوقت المفروض فيعه من مغادرة البلاد ، وهؤلاء الوافدون، لم يجدوا حجة ادعاءهم بأنهم بدون (أوراق ثبوتية) قد اخفوا حقيقة أمرهم من خلال إعطاء اوراقهم لمن خرج بها او غادر الخليج او اتلفوها او اخفوها ودفنوها سرا لإخفاء حقيقتهم[4].

استطاع (البدون)، ان يألبوا الرأي العام في الخليج عام ، ويقلبوا الحقائق الباطلة الى حق، ويحصلوا على جنسيات دول مجلس التعاون، وهم يشكلون بحرا من البشر يتزايدون يوما بعد يوم، يلقون بمشاكلهم التي لا حصر لها على الأوضاع في دول الخليج

1- علي أسعد وطفة وآخرون، العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قضايا الوضع الراهن وأسئلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة المستقبل العربي، (59)، ط(1)، (بيروت، 2008)، ص ص90 . 92.

2- نادر فرجاني، أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة المستقبل العربي، المجلد (24)، السنة (4)، العدد (27) بيروت،1981، ص149.

3- ديبا حيدر، الأم دبي المتنامية مدينة تبحث عن هويتها، مجلة المستقبل العربي، السنة (34)، العدد (397(، بيروت، اذار / مارس 2012، ص15.

4- ديبا حيدر، المصدر السابق، ص16 .

ودولة الامارات العربية، وهنا المشكلة كلما حلت مشكلة البدون ظهر قوم أخرون (بدون) وهنا نواة المشكلة وبداياتهم مع الهوية.[1]

وهناك أسلوبان يسيطران على معظم الدول في التعامل مع الهجرة في هذا المجال:

الأول: التفاضلية (حيث يحتفظ المهاجرون بهوياتهم لكنهم لا يندمجون مع بقية المجتمع)

الثاني: الانصهار ويقصد به احتفاظ المهاجرون بالهوية (الاصلية) الأ ان هناك سياسة تشجيع التسامح وتعزيز التفاهم الثقافي بالجانب الخاص بالعبارات الدينية، وامور أخرى من الحياة الاجتماعية، لتسهيل اندماجهم مثل الأمان والثقافة واللغة، وهناك ثلاث ابعاد في هذا المجال: احترام التنوع، والاعتراف بالهوية، واواصر الانتماء المشترك للمجتمع المحلي[2]. وتتعقد المشكلة مع بروز فكرة المساواة في المعاملة والحقوق بين الجاليات الأجنبية والمواطنين الأصليين، لاسيما وان قسم كبير من تلك الجاليات تحتفظ بعاداتها وتقاليدها الاجتماعية والثقافية مثل قبائل (الباتان) التي تسكن في إحدى الضواحي في مدينة العين، وترفع على منازلها اعلام قبائلهم ويقومون بممارسة كافة الطقوس والعادات المتبعة في بلادهم، وفي مثال آخر العمال (الكوريون) يقومون في مجتمعاتهم برفع العلم الكوري ويؤدون النشيد الوطني لبلدهم، ثم بعد ذلك يقومون بممارسة التمارين الرياضية والتدريبات العسكرية الصباحية[3].

ولا يخفى ما لهذه التجمعات من أخطار على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لأن وجود مثل هذه الاعداد الكبيرة، ومن نفس الجنسية والمدربة على السلاح يمكن أن تكون بيئة خصبة لأعمال التخريب في الداخل وبتحريض من قوى خارجية فضلا عن مطالبتهم بتوفير الخدمات البلدية لهم مثل الماء والكهرباء[4]. والخطر الأكبر

---

[1]- مجلة الاقتصادية , ضاحي الخلفان تميم، (الاثار السلبية للعمالة الوافدة على دول مجلس التعاون الخليجي)، العدد (6295)، بتاريخ 1/5/ 2011، ص1-4. على الموقع الالكتروني.WWW.aleqt.com.5/1/2011

[2]- تقرير التمية البشرية لعام 2004، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، اعداد طارق محمد طيب، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، وحدة بحوث شبكة المعلومات الدولية، الإصدار الثاني، كانون الثاني/ يناير 2005، ص112 .

[3]- ابتسام عبد الامير حسون، دولة الامارات العربية المتحدة، دراسة في السياسة الاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983م، ص ص 83.73 ,

[4]- جريدة الاتحاد، دولة الامارات العربية المتحدة،، ملف العمالة الوافدة، أبو ظبي، 1982/5/19.

للمهاجرين الوافدين تحول العناصر المهاجرة الى مواطنين عن طريق منح الجنسية لهم فيصبح حينئذ من التمتع بنفس حقوق المواطن الأصلي.[1]

ومفهوم المواطنة يتمحور حول مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحريات المدنية التي يكتسبها الفرد قانونيا وفعليا من خلال عضويته في مجتمع معين، (وتتركز المواطنة على اربع قيم محورية هي المساواة والحرية والمشاركة والمسؤولية الاجتماعية، وتتمثل هذه الحقوق والحريات في ثلاث حزم رئيسية يجب ان يتمتع بها المواطنين في الدولة، تميز من أي نوع ولأي سبب من الأسباب غير القانونية هي (الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية).[2]

كانت الامارات معروفة بهويتها محليا وعربيا وإسلامياً، واضحة كل الوضوح ولا تحتمل الشك، ومما يجعل لهذا الموضوع أهمية قصوى آنذاك هو ذلك الانفتاح الذي بدأت المنطقة ككل تشهده والذي رافقه تدفق اجنبي نتج عن الهجرة الغير المشروعة في المرحلة الأولى من المناطق الأسيوية المجاورة (الهند وباكستان ومنطقة بلوشستان وايران)، الامر الذي هدد هوية المجتمع العربي الإسلامي.[3]

وخلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين، شهدت خلالها منطقة الامارات الكثير من المتغيرات السياسية والاقتصادية، وتبدلت فيها الأحوال تبدلا كبيرا، الأ ان قضية واحدة مازالت مثار قلق وتخوف مسألة الهوية العربية لهذه المنطقة، فعلى الرغم من استقلال الامارات وبروزها كدولة مستقلة على الساحة العربية والدولية، الإ ان قضية هوية الامارات العربية الإسلامية مازالت موضوع نقاش تأخذ بعدا قوميا أحيانا وبعدا امنيا أحيانا أخرى لدى الكثير من أبناء الوطن والغيورين على المصلحة الوطنية.[4] ففي حلقة نقاشية في أبو ظبي اطلق عليها (منتدى الهوية الوطنية) اطلق قائد شرطة دبي (ضاحي خلفان) صرخة مدوية قائلا (اخشى اننا نبني عمارات ونفقد الامارات) يقصد

---

[1]- منصور مطني عبد الكريم الراوي، السكان والقوى العاملة في الخليج العربي – دراسة تحليلية في المشكلات و السياسة، مركز دراسات الخليج العربي، سلسلة (19) , ط(1)، البصرة، 1989، ص ص69،68.

[2]- ابتسام الكتبي، قضية المواطنة في دول الخليج العربي، في الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط (1)، أبو ظبي، 2008، ص ص77 , 80.

[3]- نادر فرجاني، الهجرة الى النفط ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، المجلد (7)، العدد (65)، تموز 1984، (ط1) , ص ص 152 , 155.

[4]- فاطمة الصايغ، التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاظرات الامارات (108)، (ابو ظبي، 2007)، ص51،41.

هنا هجرة العواصف (العمالة الأجنبية) محذرا من كارثة اذا لم تتخذ الدولة قرارات حازمة في موضوع خلل التركيبة السكانية واثرها على هوية البلد.[1] لاسيما ان التصادم الحضاري بين الحضارة العربية والاسيوية قد أثر على الهوية العربية للخليج على المدى البعيد في ظل انتشار عادات وتقاليد ولغات ومصطلحات وجرائد وبرامج تلفزيونية او سينمائية مؤثرا إعلاميا، وهو الأمر الخطير الذي قد يؤدي الى تذويب الهوية.[2]

أوضح احد المهتمين بشؤون أخطار العمالة بأن الخطر يحدق بهوية الوطن والمواطن في دولة الامارات العربية بالقول (انه لو نزل احدنا الى الشارع وسأل اول عشرة اشخاص يلتقي بهم عن جنسية كل واحد منهم وعن ثقافته وانتمائه وعن دينه لوجدنا عشر جنسيات وعشر ثقافات وعشر عادات وعشر اديان .... الخ.[3]

ان الحضارات المتعددة في دولة الامارات، لاسيما اذا كانت الغالبية الكبيرة لحضارة معينة انعكست بالتالي على الحضارة العربية واثر فيها ومسختها بحيث لاهي عربية ولا هي أخرى.[4]

ويعود ذلك الى اهمال دول الخليج عامة، ودولة الامارات العربية المتحدة على وجه الخصوص وفي فترات نموها الحضري قضية (تعريب العمالة) او (تدوير العمالة) وغلب منطق سوق العمال على الاعتبارات الوطنية الأخرى ومنها الهوية والتي لها اثار كبيرة على الامن القومي وسمحت هذه الدول للوجود الأجنبي ، لاسيما الاسيوي بأن يصبح هو الطاغي، حتى أصبحت هذه المجتمعات امام ازمة كبيرة ذات ابعاد امنية خطيرة.

يمكن ان تمتد أثارها الى ابعد مدى ممكن وتهدد هوية الدولة، فقد أصبحت أبواب مشرعة امام مختلف الثقافات دون ان يكون للثقافة الوطنية مختلف الثقافات دون ان يكون للثقافة الوطنية والعربية الإسلامية أي افضلية او أولوية[5]، فغياب الهوية الوطنية له أثاره السلبية لأنه شجع على ظهور الهويات الفردية، والغى دور الجماعة، كما انه عزز

---

[1]- محمد فاضل، (هواجس الهوية تخيم على دول الخليج)، مجلة العالم العربي في أيلول سبتمبر 2008، ص2. متاح على الرابط الآتي: WWW.nondiploar.com :

[2]- العسوي، المصدر السابق ، ص ص 2 ، 4.

[3]- صحيفة الاتحاد ، سعيد بن حارب، محاضرة حول العمالة الوافدة بالمرسم الثقافي لوزارة الداخلية ، 6/2/ 1992 ؛ محمد جاسم مال الله،" العمالة الوافدة وأثرها في دولة الامارات العربية المتحدة"، بحث حائز على المرتبة الاولى بجائزة مركز العويس للدراسات والابتكارات العلمي، ندوة الثقافة والعلوم، دبي، ج (1)، دبي، 2005، ص293.

[4]- الحداد، المصدر السابق، ص17.

[5]- الصائغ، المصدر السابق، ص47.

الانتماءات القبلية والاجتماعية التي ساهمت في ظهور النعرات المذمومة فيصبح الفرد كيانا مستقلا ويفقد روح التكافل والتفاعل مع المجتمع والبيئة والمحيطة به، فيبدأ المجتمع في التفكك الداخلي ويصبح عرضة لضياع القيم الاجتماعية التي ساهمت في الماضي بتحقيق الوحدة الاجتماعية، ومن هنا تأتي أهمية تلك الهوية الوطنية التي تجمع افراد المجتمع وتوحدهم وتميزهم عن غيرهم، فهي الدرع الحامية لإنجازات دولة الامارات الوطنية وكافة منجزاتها ومكتسباتها الاتحادية، لذا أصبحت الهوية حلم لكل مثقف اماراتي وكل مواطن وغيور هي المزيد من التمييز والتفرد والخصوصية الحضارية ، والى تكريس هوية وطنية وحضارية واحدة، فأحساس الاخوة العرب القادمين الى الامارات العربية المتحدة بأنهم في قلب دولة غريبة لا يفرح المواطن الاماراتي الغيور على وطنه كثيرا، بل العكس يكرس في نفسه الشعور بالدونية الحضارية[1].

وهذا لا يعني تقليل أهمية الدور المحوري الذي قامت، وتقوم به العمالة الاسيوية في حركة التنمية والتحديث والتطوير العمراني الشامل الذي تشهده الدولة، التي كانت ومازالت تتطلب عمالة تفوق قدرة هذه الدول على توفيرها بحكم قلة عدد سكانها، لكن الأمر بات محفوفا بالمخاطر ويتطلب اتخاذ إجراءات جادة وحازمة لتنظيم هيكل سوق العمل ومن هذه الإجراءات . التفكير بجدية في وضع حد زمني لأقامة العمالة الاسيوية غير الماهرة في دول الخليج عامة ودولة الامارات العربية المتحدة بشكل خاص وقصره على مدة الا تتجاوز ست سنوات لتجنب الاتفاقية رقم (79) لعام 1994، التي تقر الدول الموقعة عليها بانه في حال بقاء العامل الوافد لمدة تصل الى خمس سنوات يتحول الى عامل مهاجر له نفس الحقوق السياسية الممنوحة للمواطن ذاته.[2]

ولذا اقترح البعض التجنيس و(تدوير العمالة) او تنويع العمالة الوافدة قدر الإمكان، حتى لا تصبح ورقة ضغط في يد الدول التابعة لها، كما يجب التركيز على العمالة العربية التي تربطها معها روابط قومية، لغة، وثقافة، ودين ومن شأنه ان يعزز من خطوات البطالة في العالم العربي والتي بلغت مستويات خطيرة فضلا عن كونه الحل الذي يحمي الامارات من المأزق السكاني الحالي فهذا الاقتراح هو الحل المنطقي لذلك الخلل في

---

[1] المصدر نفسه، ص ص47،49.

[2] فتوح هيكل، العمالة الآسيوية في الخليج العربي : مؤشرات خطيرة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية مقال نشر بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير/2009، ص5 متاح على الرابط الآتي www.gre.net :

التركيبة السكانية ولزيادة نسبة المواطنين المتدنية والتي حولت المواطنين الى اقلية في مجتمعهم هذا التحدي لا يمكن التخلص منه نهائيا واستئصاله من جذوره مالم يتم التخلص التصدي لها بقوة وإرادة رسمية وشعبية قائمة على الشفافية التامة والمواجهة الصريحة مع النفس، ووضع المصلحة العامة العليا للوطن فوق كل المصالح الشخصية الضيقة.

ثالثاً : ظاهرة المخدرات وجرائم القتل والسرقة بدولة الامارات العربية المتحدة في ظل ضغوط العمالة الأجنبية

أصبحت ظاهرة تعاطي المخدرات مشكلة اجتماعية خطيرة اذا ازداد عدد المدمنين، كما ارتفعت كمية المخدرات في السوق الاماراتي ولاسيما في ثمانينات القرن العشرين ثم بدأت بالتصاعد في نسبها[1]، بعد تهريب عدد كبير منها الى داخل البلاد وبأنواعها المختلفة (كالهيروين والافيون والمورفين والحشيش والقات والكوكايين[2].

ومن العوامل التي ساعدت على انتشار المخدرات في الخليج ودولة الامارات على وجه الخصوص، التغيير السريع والعمالة والتركيب السكاني للمجتمع والموقع الجغرافي وارتفاع المستوى الاقتصادي والسفر والرحلات الخارجية وفراغ الشباب، ثم النقص في الإمكانيات المتعلقة بمكافحة المخدرات.[3]

اما بخصوص العامل الأساس العمالة الوافدة، والتي اعتبرها الكثير هي من اهم الأسباب والدوافع الى احداث تغيير في التركيبة السكانية والوضع الاجتماعي، فقد جلب بعض العمال معهم انحرافاتهم، وسلوكياتهم التي تختلف عن مثيلتها في المنطقة ويعتقد أن الإيرانيين هم اول من جلب المخدرات الى المنطقة وذلك بداية الخمسينات وكانوا يستخدمها لأغراضهم الخاصة ومع ازدياد حركة التجارة بين ايران ودول الخليج العربي بشكل عام بدأ بعض البحارة والنواخذة خلق سوق صغير للأفيون والذي كان يسمى بـ (الترياق) وقد كان تعاطيه آنذاك مقتصرا على فئة محدودة من المجتمع ، ولكن مع تزايد

---

[1]- هاشم عبد الله سرحان، أنماط تعاطي المخدرات في مجتمع الامارات، منشورات المجمع الثقافي، (أبو ظبي، 1996)، ص227.

[2]- تقرير تحليلي، من نتائج الهجرة الأجنبية الى منطقة الخليج العربي) (قرية الباتان)، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1982، ص9.

[3]- عبد الرحمن مصيفر، الشباب والمخدرات في دول الخليج العربية، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، (الكويت، د. ت)، ص ص129،143 ؛ حيدر إبراهيم علي، مراجعة لكتاب الشباب والمخدرات في دول الخليج العربية لعبد الرحمن مصيفر، المكتبة الاقتصادية، مجلة التجارة، الشارقة، العدد (8)، السنة (16)(.1987 ، ص ص 24،25.

حركة الهجرة الى المنطقة بدأ الوافدون الجدد يجلبون معهم أنواع متعددة من المخدرات ولاسيما تلك التي كانوا يتعاطونها في بلدانهم.[1] ولعل من أخطرها الأفيون الذي يعد الاساس في المهبطات للجهاز العصبي المركزي[2].

اما الهيروين وهو من مشتقات المورفين ويعد من المهبطات، وتزداد بإضافة الكينين والكافين واحيانا مسحوق عظام الجمجمة، والأخير يسمى أبو الجماجم وخاصة في مصر، وهو أكثر المخدرات شيوعا ولاسيما في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتم تعاطي المخدرات عن طريق الشم أو الحقن بالوريد أو تحت الجلد أو حسب عادات الشعوب في تعاطي المخدرات سواء بالاستحلاب او التدخين او الابتلاع مع الشاي والقهوة وبدائل المورفين(البيتدين، والديميرول) فضلا عن المنومات[3].

وهناك المهدئات، التي تعالج القلق والتوتر، مثل (الفاليوم والأتيفال الروهينول المعروف ابي صليبة) ثم المنشطات وهي التي تقوم بتنشيط الجهاز العصبي مثل الكوكايين والقات وأخيرا الحشيش الكبس، والمستنشقات) المذيبات الطيارة) والتي شاع تعاطيها في البلاد العربية والتي قد تؤدي الى الوفاة والاضطرابات العقلية واضرار بالغة بالجسد ووظائفه الفسلجية مثل الكبد والكلى والقلب ومؤثرات بصورة عامة على الجهاز العصبي وقد لجأ بعض المدمنين الى تعاطي بعض الادوية في الآونة الأخيرة التي لم تندرج في قائمة المخدرات، ومعظمها لها تأثير على الجهاز العصبي المركزي.

مثل ادوية شلل الرعاش (عقار الباركينول) او كما يسمونه (الصراصير)، وله قدرة تدميرية على المخ، وكذلك ادوية الحكة او الحساسية التي اسيء استخدامها مثل (الترمادول) وكذلك (الديكساميتورفان)[4].

1- المصدر نفسه، ص ص 134 . 136.

2- الافيون، يحوي على (35) مركب كيماوي أهمها المورفين والكودايين ويستخرج من شجرة الخشخاش وهي المصدر الأساس وينتشر في دول عديدة في الهند ويوغسلافيا وتركيا وأفغانستان وباكستان ويعد المورفين المركب الأساس للأفيون الخام وتتراوح نسبته من (6%) الى (7%) من وزنه اما الكودايين فنسبته (0,5%) الى (2,5%، مصيفر، المصدر السابق، ص137 .

3- مصيفر، المصدرالسابق، ص137 .

4- اشهر أنواع المخدرات الطبيعي والصناعي ومابينهما من موقع المسافر والسياحة والسفر متاح على الرابط الآتي :
WWW.Almosafr.com/forum/T.8822.htm.؛ محمد فودة ؛ مراهقون يدمنون عقاقير ليست في جدول المخدرات من موقع الامارات اليوم، دبي، 12/1/ 2014 . WWW.emaratalyoum.com .

وأعلنت بعض الجهات الرسمية ان نسبة تعاطي المخدرات مطلع التسعينات (27,9%) من سكان الدولة وهي نسبة عالية قياسا لعدد سكان الدولة علما ان النسبة كانت قليلة وهامشية لبعض فئات المجتمع كالتجار وملاكي المركبات البحرية، بعدها شاع تعاطيها بعد مرحلة الاتحاد واستثمار النفط بين فئات المواطنين من الطلاب والموظفين ومنتسبي الجيش والشرطة والعاملين في القطاع الخاص من المستثمرين والتجار وأصحاب العقارات مع ارتفاع مستوى دخل الفرد الاماراتي[1].

أصدرت حكومة أبو ظبي قانون العقاقير الخطير رقم (13) لسنة 1970 تم بموجبه منع حيازة او ادخال العقاقير الخطيرة باستثناء (القات) وهو من المنشطات للجهاز العصبي ، كما تضمن القانون (103) مادة من المواد المخدرة أو الخطرة ، فضلا عن العقوبة بالحبس لمدة خمس سنوات أو بغرامة مالية بالعقوبتين معا[2]، وفي القانون رقم (8) لسنة 1973 عدل قانون العقاقير الخطيرة بحيث شمل الغاء مادة (القات) بوصفها مادة مخدرة وخطرة[3].

تركزت ظاهرة تعاطي المخدرات في امارة أبو ظبي في منطقة العين ثم دبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأخيرا الفجيرة وأم القيوين. وتحديدا في مدن العين، خورفكان، وكلباء[4] (أي في المناطق الحضرية والنفطية ذات القدرة الشرائية وفيها زيادة في حجم السكان الوافدين والسياح.[5] ولاسيما في الأحياء المكتظة بالسكان المحليين وتفاعلهم مع الاحداث والشباب في هذه الأحياء ومحاولة جرهم الى السلوك المنحرف وقد ساهم ذلك في ان تورط اعداد كبيرة من المواطنين مع العمال الأجانب في الاتجار بالمخدرات. واغلب الوافدين عزاب استأجروا بيوتا في المنازل القديمة لرخص ايجارها ولاسيما ممن

1- دولة الأمارات العربية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المخدرات في دولة الامارات العربية، وحدة الدراسات والبحوث والإحصاء، 1990، ص ص 78 ، 84.

2- حسين علي فليح الخزرجي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستثمار النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971-1981، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2007، ص141.

3-حيفة الاتحاد، السنة(2) ، العدد(20)، في 26/7/ 1973.

4- الخزرجي، المصدر السابق، ص143؛ سرحان، المصدر السابق،، ص227.

5-الخزرجي، المصدر نفسة، ص 144.

تركوا عوائلهم وزوجاتهم في بلدانهم الأصلية، ولذلك تبنت الدولة فقد أسكنتهم في مناطق معزولة عن السكان الأصليين ولاسيما الغير عربية وتحديداً الآسيوية.[1]

أصبحت اليوم ظاهرة المخدرات مع الإرهاب من أهم التحديات التي توجه المجتمع الدولي ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة ولاسيما بعد أن اصبح الإدمان وما يرتبط به من مشكلات آمنيه وصحية واجتماعية تمثل ظاهرة وبائية تجتاح معظم دول العالم وأصبحت جرائم المخدرات تلازمها جرائم الإرهاب وغسيل الأموال بلا وطن او حدود وقد ضبطت الدولة الكثير من القضايا خلال التسعينات ولاسيما بين عامي 1994-1997[2].

دخلت كميات من الهيروين إلى الإمارات برآ عن طريق الكويت والسعودية وقطر، وبحرا عن طريق دبي وذلك لأنه خفيف وغالي وأكثر تجارتها الى أوروبا لأن أكثر الدول استعمالا تصاعدت نسبة المخدرات في الدولة (30%) عام 1997 وقد بلغت نسبة وفيات الشباب من عام 1987-1998 بسبب المخدرات (125) شخص والمواطنون (123) والأجانب اثنان واجمالي من دخل مصحات العلاج من 1995- 1998 حوالي (579) شخصا، ففي عام 1995 (202) شخص، بلغت عام (208) شخص.

وفي عام 1997-1998 قل العدد الى (159) شخص، وان وفيات دبي لوحدها بين عام 1993-1997 (43) شخص معظمهم من المواطنين، وقد ضبط عام 1996 حوالي (370) منهم بقضايا مخدرات (167) مواطنا ما بين متعاط وتاجر ومروج وأكثرهم من الفئة العمرية (18-35) عام حيث تم ضبط حوالي (500) كيلو غرام عام 1995، وصلت إلى سبعة أطنان عام 1996 وخاصة من الهيروين .

لقد تنبه الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة لهذه الظاهرة فأمر بتزويد حرس الحدود بـ (97) زورقا لرصد الزوارق التي تأتي بالمخدرات عن طريق البحر[3]، وقد افاد

---

[1]- مصيفر، المصدر السابق، ص ص134،136 ؛ مهرة سالم القاسمي، اثر التغير الاجتماعي على الجريمة في الإمارات العربية المتحدة، ص330 ؛ دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ص78.

[2]- ضاحي الخلفان، في ندوة لصحيفة البيان، حول مشكلة المخدرات في مجتمع الإمارات : العولمة والانفتاح وراء الانتشار السريع للمخدرات، صحيفة البيان في 2/6/ 1998 الصفحة الرئيسية متاح على الرابط الآتي :WWW.albayan.ae/across-The uae.

[3]- حديث للعميد شرف الدين محمد حسين / مدير الإدارة العامة للتحريات والمباحث بدولة الامارات في ندوة البيان حول مشكلة المخدرات في مجتمع الامارات : العولمة والانفتاح وراء الانتشار السريع للمخدرات صحيفة البيان في 2/6/ 1989 الصفحة الرئيسية على موقع WWW.albayan.ae :

مدير عام المركز الوطني للتأهيل الدكتور حميد عبد الله الغافري بأن المركز يعمل حاليا على انشاء نظام (ترصيد المخدرات والادمان لتحديد نسبة تفشي استخدم المخدرات في المجتمع، وفي دراسة للمركز اكدت ان كلفة ادمان المخدرات في دولة الامارات العربية سنويا تبلغ (5,5) مليار دولار أي بنحو (2,2) مليار درهم سنويا تشمل الأعباء الاقتصادية وفقدان الإنتاجية والعلاجات والوقاية والمكافحة الأمنية وغيرها[1].

أما فيما يخص الجرائم بأنواعها، فقد عاشت المنطقة ومنذ منتصف عقد السبعينات جرائم القتل والسرقة والجرائم الأخلاقية ولاسيما اغتصاب الأطفال من الذكور والإناث ، إلى جانب العديد من الحوادث والقضايا التي ترتكب ضد المواطنين الأبرياء والعزل مثل اختطاف الأطفال والاغتيال والذبح من قبل المربيات[2].

فضلاً عن جرائم التزوير (شهادات جامعية) او غيرها مشبوهة، او ما يعرف بجرائم الاتجار بالبشر إضافة لما سبق هناك جرائم المخدرات، والخمور، والسرقة، والنصب والاحتيال، والشذوذ الجنسي، وهذه كلها جرائم عظيمة وأول من أحترق بنارها المواطن الاماراتي، وشكلت الجرائم الوافدة حوالي اكثر من 75% من القضايا التي ترفع بالمحاكم يومياً.[3] وأشارات الدراسات على أنه هناك علاقة بين الهجرة والجريمة وذلك من خلال بعدين اساسين هما :

الأول : فيما يحمله المهاجر من خصائص اجتماعية وثقافية ونفسية مغايرة عن خصائص المجتمع الذي هاجر اليه.

الثاني : تأثير المهاجرين على بعض أعضاء المجتمع المستقبل لهم ولاسيما ممن لهم ظروف طبقية واسرية ونفسية تهيء لغرض المحاكاة وتكوين العصابات الجانحة واتيان السلوك الانحرافي[4].

لاشك أن استقرار المجتمع ورعايته ورقيه والعمل على تطوره يعد عمل من اهم عمل للدولة والذي يتطلب تسخير كل الطاقات. وكما هو معروف ان مجتمع الامارات يتكون

---

[1]- احمد عايد، (دراسة فتح باب العلاج من الإدمان لغير المواطنين 20,2 مليار درهم كلفة ادمان المخدرات في الدولة) من موقع الامارات اليوم في 2015/5/24 ومتاح على الرابط.WWW.emaraIalyoum.com :

[2]- عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي- المغرب العربي-فلسطين -الخليج العربي- دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، سلسلة(77)،ط(1)، (الكويت،1983 (ص ص274، 275.

[3]- ابرز جرائم العمالة الوافدة غير العربية في الامارات. متاح على الرابط،m.uaegoal.com./vb.82148.html

[4]- سهيل، المصدر السابق، ص122.

من المواطنين والوافدين الأجانب (غير العرب) المقيمين بطريقة مشروعة او غير مشروعة وتأثير هذه الأخيرة على الدولة كما ونوعا يزداد مع زيادة هذه الشريحة وتزداد معدل الجريمة وتنوعها حيث انهم جاء من مورثاته الاجتماعية التي يحملها معه في شخصه وتظهر في تصرفاته وسلوكه داخل الدولة.[1]

اما عن جرائم الأنترنت التي بلغت نسبتها 46% من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي ضحايا بجرائم الأنترنت أو على أجهزة الهاتف النقال.[2] وقد ساعدت عوامل على انتشار الجرائم وتفشي هذه الظاهرة ولاسيما بين الأسيويين في المجتمع، منها اختلاف العادات والتقاليد مع اختلاف أوضاعهم عن السكان الاصلين بسبب عزلتهم عن المجتمع الخليجي والتي قيدت حركة تفاعلهم مع أبناء المجتمع مع انخفاض مستوى معيشتهم وكثرة استغلالهم من قبل المواطنين، خاصة وان غالبيتهم من الذكور الشباب وهذا يعني ارتفاع نسبة النوع الى حدود التطرف وهذا من شأنه ان يؤدي الى زيادة الفجور والحرمان وقسوة الحياة مما يولد لديهم ميلا الى العنف والانحراف الأخلاقي.[3] فضلاً عن تفشي ظاهرة البطالة بين إعداد كبيرة من الأسيويين في المنطقة بسبب دخولهم الغير مشروع عن طريق التسلل من جهة وعدم وجود تخطيط سليم في كيفية استقدام الايدي العاملة ومقدار الحاجة اليهم من جهة أخرى[4].

وتشير الإحصائيات في دولة الأمارات ان عدد الجرائم عام 1980 بلغت (15656) جريمة ، وان حوالي (80 (%منها تتعلق بالاعتداء على المال والقتل... الخ وقد بلغ عدد الأشخاص المقبوض عليهم بسبب الجرائم (17183) معظمهم من الأسيويين الى نسبة (56%) هنود وباكستان وايران وأسيويين من جنسيات أخرى[5]، وتشير الإحصائيات سنة 1989 الى ارتفاع الجرائم فقد بلغت (18824) أي بزيادة قدرها (10293) جريمة بنسبة (12,6%) وفي عام 1990 بلغ عدد الجرائم (202608) أي بنسبة زيادة (7,6%)[1].

---

[1]- ابرز جرائم العمالة الوافدة غير العربية في الامارات الدعارة والشذوذ والمخدرات . على موقع المنتدى الرياضي تاريخ التسجيل 2004 نشرت في 9/ 12 /2006.m.uaegoal.com./vb.82148.html

[2]- دراسة جرائم الانترنت تكلف الامارات (1,5) مليار درهم . عن موقع الامارات اليوم .WWW.emaratalyoum.com:

[3]- بريهي، المصدر السابق، ص ص286،284.

[4]- ابراهيم سعد الدين، ومحمود عبد الفضيل، العمالة العربية المشاكل- الآثار – السياسة، القاهرة، 1983، ص138.، عايشة ابراهيم سلطان خليفة، العمالة الوافدة وآثرها على الحياة الاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، من البحوث الحائزة على المرتبة الثانية، ندوة الثقافة والعلوم، جائزة مركز العويس للدراسات والابتكار العلمي، (دبي، د.ت)،، ص336،335.

[5]- دولة الامارات العربية المتحدة، المجموعة الإحصائية السنوية الرابعة، إحصاء إدارة البحوث، وزارة الداخلية، 1981، ص87.

[6]- مال الله، المصدر السابق،ص294 ؛ دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، المجموعة الإحصائية السنوية، 1990، ص25.

واكدت الدراسات الميدانية المتكررة ان إحصاءات الجرائم التي تم جمع بياناتها من سجلات الشرطة والنيابة العامة والقضاء لا تعكس سوى جزء من الحقيقة وهناك فرق بين الجرائم التي تصل الى علم أجهزة الادلة الجنائية وتلك التي ترتكب فعلا في منطقة جغرافية معينة فقد افصحت الدراسات ان الجرائم التي لاتصل الى علم الشرطة تتراوح بين 40%الى 64% وذلك لعزوف المجني عليهم عن ابلاغ الشرطة عن جرائم تقع في حقهم لأسباب عدة منها قد يكون الضرر الذي لحق به بسيطا، وخوف المجني عليه من الجاني والخوف من التضرر الثانوي من الجريمة (خاصة الشرف والأخلاق) او عدم الثقة بأجهزة العدالة الجنائية، وعدم الظهور امام الشرطة وأجهزة الاعلام حفظا على السمعة، فضلا عن دور العلاقات الاجتماعية والتقاليد المحلية التي تميل الى حل المنازعات بالطرق الودية، ولاسيما في حالة الجهل ببعض الإجراءات القانونية والتقاضي واسترداد الحقوق ولاسيما في بعض المناطق النائية كما تتجه الشرطة أحيانا الى التخفيف من حجم الجريمة وتصنيفاتها الحقيقية، وأخيرا الجرائم المقيدة ضد مجهولين تؤثر على كفاءة البيانات الإحصائية[1].

هذه الصور للجرائم بأخطارها وأنواعها أعطت صورة الوحشية ووحشية هؤلاء المجرمين وما يقترفونه من أفعال وحشية دنيئة وسلوك اجرامي خطير اثرت على المواطن بالإضافة الى ما تسببه من استنزاف مالي كبير فضلا عن جهود وطاقات أجهزة الامن في الدولة[2]. وأخيراً فأن عدم التجانس في التركيبة السكانية من حيث الكم والنوع كانت سببا في انتشار الجرائم والأمراض الاجتماعية ومن ثم زيادة معدل الانحراف مع تصاعد وتيرة اعداد هذه الفئة الاجتماعية الرخيصة، ولاشك أن ماتم عرضه من مخاطر أمنية تعرضت لها دولة الامارات العربية المتحدة أن من مخاطر العمالة الاجنبية الوافدة الى الدولة. وعليه يجب وضح دراسات وخطط وبرامج متعددة لمعالجة هذه الخروقات الامنية والاجتماعية والاخلاقية حفاظاً على تراث وإحالة شعب إمارات الساحل العماني دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم.

---

[2]- عباس أبو شامة عبد المحمود ومحمد الأمين البشري، إحصاءات الجريمة في الدول العربية : مصادرها وحجمها وتحليلها، جامعة نايف العربية للعلوم الأجنبية، ط (1)، الرياض، 1431-2010، ص46، cliff Roberson and Harver wallrce, crring stechler.fundamentals of police Administration, London :prentice Hall,1995,p105.

[3]- عمر الخطيب، التنمية والعمالة الأجنبية في دول الخليج العربية، مجلة شؤون عربية، العدد(42)، الجامعة العربية، تونس، 1985، ص18.

الخاتمة

في ضوء دراسة وتحليل مشكلة العمالة الأجنبية ومخاطرها الأجنبية على مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة ولا سيما المخاطر والتحديات التي تواجهها الأسرة الإماراتية.

برزت هذهِ المشكلة الخطيرة اليوم من خلال مؤشراتها وانعكاساتها على الأسرة والمجتمع سلبياً منذ اكتشاف النفط في ستينات القرن العشرين ومن ثم تأسيس الدولة واهتمامها السريع بعملية النمو السريع بعد بروز ظاهرة الثراء الاجتماعي وازدياد اعداد المتعلمين من الذكور والإناث وتزايد اعداد العمال الأجانب في المجتمع، فبرزت ظاهرة الزواج من الأجنبيات وجلب عمالة نسوية أجنبية تغلغلت في المجتمع الإماراتي لذا ادت دوراً في التأثير على الأسرة من خلال التأثير على الطفل والمرأة، وبنية العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد واللغة والتعليم والثقافة ومن ثم تداعياتها على التماسك الأسري.

ومن هنا توصي الدراسة بضرورة العمل على الحفاظ بنية الأسرة والمجتمع الإماراتي من خلال عملية التقنين في عملية جلب الخدم والمربيات الأجنبيات والأعتماد على الخادمات والمربيات من اصول محلية وعربية ولا سيما المسلمة لتجنب تأثيرها السلبي على الأسرة وفي ضوء الحاجة الماسة لذلك في سبيل تقليل مخاطرها واحتكاكها بالأسرة والعمل على فصل الازدواجية بين الخدمات والخادمات والمربيات في البيوت العربية والاعتماد على عاملات كبيرات في السن كمربية ولمدة محدودة في اليوم بعد ان كشفت الدراسة عن المخاطر الكبيرة على الأسرة وتماسكها لذا لابد من الحد من ظاهرة جلب العمالة النسائية (فتيات) وغير المتزوجات ولا سيما من شرق وجنوب شرق اسيا وذلك لخطورتها على الفرد والأسرة بحكم اختلاف التنشئة الاجتماعية وقيمها وعاداتها وتقاليدها اذ تتبع نظام مجتمعها الأصلي، ولا سيما بعد عدم توفر الرقابة على هؤلاء الفتيات مما قد يؤدي الى حتى تورط الشباب في مشاكل اخلاقية من جهة كما أنها قد تفرز ظواهر اجتماعية لم تكن معروفة من قبل في المجتمع من جهة اخرى.

قائمة المصادر

1. عائشة المحياس، الامن الداخلي لدولة الامارات، مؤسسة محمد بن راشد، مطبعة الطباعة للجميع، ط(1) (بيروت، 2009)،.
2. علي أحمد الحداد، العمالة الوافدة وآثارها على مجتمع الإمارات ؛ دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وحدة الدراسات والبحوث والإحصاء، شعبة التوثيق والنشر، سلسلة الجامع (23)، (أبو ظبي).
3. ضاحي خلفان، (العمالة الوافدة خطر كبير وليس عاديا)، لقاء في برنامج لك القرار، على التلفزيون القطري متاح على الرابط الآتي : Forum. uae women.net/show Thread.php.
4. علي أحمد الدليمي، الابعاد الاقتصادية للهجرة الجنبية الى منطقة الخليج العربي، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1983).
5. منى عبد الله فتحي جرجيس الحيالي، سياسة بريطانيا تجاه دولة الامارات العربية المتحدة (1971-1991)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، 2011،
6. الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي.
7. أنور قصيرة، وحنا حبش، دراسة تحليلية للقوى العاملة في الخليج العربي، مجلة الأمن القومي، السنة (19)، العدد (4)، بغداد، 1987.
8. ميثاء الشامسي، سياسات واليات مواجهة الخلل السكاني بدولة الامارات العربية المتحدة، منتدى التنمية، اللقاء السنة (34)، الكويت.
9. صحيفة الرياض، النسخة الالكترونية اليومية الصادرة عن مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد (14627)، 2008،
10. موقع صحيفة الرياض اليومية www. Alriadh. com
11. رشا عاصم عبد الحق، العمالة الأجنبية في دول الخليج الواقع والمأمول، رئيس وحدة شؤون عمل المرأة، منظمة العمل العربية، منتديات القانون الليبي متاح على الرابط الآتي: WWW.Lawofliba.com /forum/show thread.php
12. محمد فاضل، (هواجس الهوية تخيم على دول الخليج) العالم العربي، أيلول، سبتمبر2008م خاص بالنشرة العربية، متاح على الرابط الآتي .WWW.mondiploar.com
13. اشرف سعد العسوي، العمالة الوافدة في دول الخليج، أداة للتنمية ام تهديد للامن، مجلة السياسة الدولية بتاريخ 2013/6/25 جميع الحقوق محفوظة في مؤسسة الاهرام – مصر.

14. عبد الرحمن الشبلي، كيف يؤدي الاعلام العربي دوره في دعم الامن الفكري، حوار منشور في مجلة الامن والحياة، العدد (9)، 1983.
15. علي أسعد وطفة وآخرون، العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قضايا الوضع الراهن وأسئلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة المستقبل العربي، (59)، ط(1)، (بيروت، 2008).
16. نادر فرجاني، أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة المستقبل العربي، المجلد (24)، السنة (4)، العدد (27) بيروت،1981.
17. ديبا حيدر، الأم دبي المتنامية مدينة تبحث عن هويتها، مجلة المستقبل العربي، السنة (34)، العدد (397)، بيروت، اذار / مارس 2012.
18. مجلة الاقتصادية, ضاحي الخلفان تميم، (الاثار السلبية للعمالة الوافدة على دول مجلس التعاون الخليجي)، العدد (6295)، بتاريخ 5/1/ 2011، على الموقع الالكتروني WWW.aleqt.com.5/1/2011.
19. تقرير التمية البشرية لعام 2004، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، اعداد طارق محمد طيب، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، وحدة بحوث شبكة المعلومات الدولية، الإصدار الثاني، كانون الثاني/ يناير 2005.
20. ابتسام عبد الامير حسون، دولة الامارات العربية المتحدة، دراسة في السياسة الاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983م.
21. جريدة الاتحاد، دولة الامارات العربية المتحدة، ملف العمالة الوافدة، أبو ظبي، 1982/5/19.
22. [1] منصور مطني عبد الكريم الراوي، السكان والقوى العاملة في الخليج العربي – دراسة تحليلية في المشكلات و السياسة، مركز دراسات الخليج العربي , سلسلة (19) , ط(1)، البصرة، 1989.
23. ابتسام الكتبي، قضية المواطنة في دول الخليج العربي، في الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط (1)، أبو ظبي، 2008.
24. نادر فرجاني، الهجرة الى النفط ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، المجلد (7)، العدد (65)، تموز1984، (ط1).

25. فاطمة الصايغ، التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، سلسلة محاظرات الامارات (108)، (ابو ظبي، 2007).
26. محمد فاضل، (هواجس الهوية تخيم على دول الخليج)، مجلة العالم العربي في أيلول سبتمبر 2008. متاح على الرابط الآتي : WWW.nondiploar.com.
27. صحيفة الاتحاد , سعيد بن حارب، محاضرة حول العمالة الوافدة بالمرسم الثقافي لوزارة الداخلية , 1992 /2/6.
28. محمد جاسم مال الله، "العمالة الوافدة وأثرها في دولة الامارات العربية المتحدة"، بحث حائز على المرتبة الاولى بجائزة مركز العويس للدراسات والابتكارات العلمي، ندوة الثقافة والعلوم، دبي، ج (1)، دبي، 2005.
29. فتوح هيكل، العمالة الآسيوية في الخليج العربي : مؤشرات خطيرة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية مقال نشر بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير/2009، متاح على الرابط الآتي : www.gre.net
30. [1] هاشم عبد الله سرحان، أنماط تعاطي المخدرات في مجتمع الامارات، منشورات المجمع الثقافي، (أبو ظبي، 1996).
31. تقرير تحليلي، (من نتائج الهجرة الأجنبية الى منطقة الخليج العربي) (قرية الباتان)، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1982.
32. عبد الرحمن مصيفر، الشباب والمخدرات في دول الخليج العربية، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، (الكويت، د. ت).
33. حيدر إبراهيم علي، مراجعة لكتاب الشباب والمخدرات في دول الخليج العربية لعبد الرحمن مصيفر، المكتبة الاقتصادية، مجلة التجارة، الشارقة، العدد (8)، السنة (16)، 1987.
34. اشهر أنواع المخدرات الطبيعي والصناعي ومابينهما من موقع المسافر والسياحة والسفر متاح على الرابط الآتي : WWW.Almosafr.com/forum/T.8822.htm.
35. محمد فودة ؛ مراهقون يدمنون عقاقير ليست في جدول المخدرات من موقع الامارات اليوم، دبي، 12/1/ 2014. WWW.emaratalyoum.com .
36. دولة الأمارات العربية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المخدرات في دولة الامارات العربية، وحدة الدراسات والبحوث والإحصاء، 1990.

37. حسين علي فليح الخزرجي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستثمار النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971-1981، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2007.
38. صحيفة الاتحاد، السنة (2)، العدد(20)، في 1973 /7/26.
39. مهرة سالم القاسمي، اثر التغير الاجتماعي على الجريمة في الإمارات العربية المتحدة،
40. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة.
41. ضاحي الخلفان، في ندوة لصحيفة البيان، حول مشكلة المخدرات في مجتمع الإمارات : العولمة والانفتاح وراء الانتشار السريع للمخدرات، صحيفة البيان في 1998 /6/2 الصفحة الرئيسية متاح على الرابط الآتي :.WWW.albayan.ae/across- The uae
42. صحيفة البيان في 1989 /6/2 الصفحة الرئيسية على موقع :WWW.albayan.ae
43. احمد عايد، (دراسة فتح باب العلاج من الإدمان لغير المواطنين 20,2 مليار درهم كلفة ادمان المخدرات في الدولة) من موقع الامارات اليوم في 2015/5/24 ومتاح على الرابط: WWW.emaraIalyoum.com.
44. عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي– المغرب العربي–فلسطين– الخليج العربي– دراسة تاريخية مقارنة،عالم المعرفة، سلسلة(77)، ط(1)، (الكويت،1983).
45. ابرز جرائم العمالة الوافدة غير العربية في الامارات. متاح على الرابط، m.uaegoal.com./vb.82148.html
46. ابرز جرائم العمالة الوافدة غير العربية في الامارات الدعارة والشذوذ والمخدرات , على موقع المنتدى الرياضي تاريخ التسجيل 2004 نشرت في 9/ 12/ m.uaegoal.com./vb.82148.html،2006
47. دراسة جرائم الانترنت تكلف الامارات (1,5) مليار درهم , عن موقع الامارات اليوم، WWW.emaratalyoum.com.
48. ابراهيم سعد الدين، ومحمود عبد الفضيل، العمالة العربية المشاكل- الآثار – السياسة، القاهرة، 1983، ص138.، عايشة ابراهيم سلطان خليفة، العمالة الوافدة وآثرها على الحياة الاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، من البحوث الحائزة على المرتبة الثانية، ندوة الثقافة والعلوم، جائزة مركز العويس للدراسات والابتكار العلمي، (دبي، د.ت).
49. دولة الامارات العربية المتحدة، المجموعة الإحصائية السنوية الرابعة، إحصاء إدارة البحوث، وزارة الداخلية، 1981.
50. دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، المجموعة الإحصائية السنوية، 1990.

51. عباس أبو شامة عبد المحمود ومحمد الأمين البشري، إحصاءات الجريمة في الدول العربية: مصادرها وحجمها وتحليلها، جامعة نايف العربية للعلوم الأجنبية، ط (1)، الرياض، 1431-2010،

52. عمر الخطيب، التنمية والعمالة الأجنبية في دول الخليج العربية، مجلة شؤون عربية، العدد(42)، الجامعة العربية، تونس، 1985.

53. Harver wallrce ,cliff Roberson and crring stechler.fundamentals of police Administration, London :prentice Hall,1995.